الاتساق اللفظي عند السجلماسي (ت ق 8هـ)
من خلال "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"

الدكتور عبد الله الأنجري
حاصل على شهادة الدكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض
المغرب

تقديم:

يعود الاتساق في اللغة العربية إلى عدة معان؛ منها الحمل والجمع والضم، والانتظام والتمام والكمال، فـ "اتَّسَقَ؛ أَيْ: اِجْتَمَعَ، وَاتَّسَقَ الأَمْرُ؛ أي تَمَّ وتَكامَلَ"[1].

"وَكُلُّ مَا انْضَمَّ؛ فَقَد اتَّسَقَ، وَالطَّرِيقُ يَأْتَسِقُ، وَيَتَّسِقُ؛ أي يَنْضَمُّ"[2]. و"الاتِّسَاقُ الانْضِمَامُ وَالِاسْتِواءُ؛ كَمَا يَتَّسِقُ القَمَرُ إِذَا تَمَّ وَاسْتَوَى، وَاسْتَوْسَقَت الإِبِلُ؛ إِذَا اجْتَمَعَتْ وَانْضَمَّتْ"[3].

أما اصطلاحا، فالمعنى قريب من الدلالة اللغوية؛ إذ يعبر الاتساق عن التماسك بين عناصر النص بما يسمح بتلقي النص وفهمه، بالاعتماد على مجموعة من العناصر اللغوية التي تحقق نصية النص، بالإضافة إلى تميزه بدلالة جامعة تحقق وحدته النصية الكلية؛ أي ما يجعله نصا بصفته "وحدة لغوية مهيكلة، تجمع بين عناصرها علاقات وروابط معينة"[4]. هكذا يكون المعنى اللغوي متناغما مع المعنى الاصطلاحي لمفهوم "الاتساق" الذي يعني في نهاية المطاف، التماسك والترابط.

والاتساق، كما يوضحه محمد خطابي، هو "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص أو خطاب ما، وتهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته"[5].

وجمع محمد مفتاح في كتابه "التلقي والتأويل" تحت مصطلح "التماسك" مجموعة من المفاهيم المتقاربة، منها: "التنضيد والاتساق، والانسجام، والتشاكل"[6].

وينقسم الاتساق إلى نوعين هما: الاتساق اللفظي، والاتساق المعجمي، وهناك من يضيف نوعا ثالثا هو الاتساق الصوتي، فيما يدرجه آخرون ضمن الاتساق المعجمي، ويستند كل نوع منها إلى مجموعة من العناصر والروابط.

فأما الاتساق اللفظي، فأهم عناصره هي: الإحالة، والاستبدال، والحذف.

وسنخصص هذه الدراسة لعناصر الاتساق اللفظي، كما تناولها رواد لسانيات النص، وخصوصا هاليداي ورقية حسن، والباحث الأمريكي دي بوجراند، وأهمها: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والتضام، والتكرار... ونضيف إليها عناصر أخرى وردت في "المنزع البديع"، ولها أهميتها في الترابط النصي، ونرى أن هذه العناصر هي مما تفرد به السجلماسي في باب الاتساق والانسجام، ويمكن أن تكون لهذه الدراسة آفاق تجعل من تصور أبي القاسم إضافة نوعية في تناول موضوع التماسك النصي في جميع أنواع الخطابات شعرا أو نثرا أو قرآنا.

المحور الأول: الإحالة وأثرها في الاتساق اللفظي

تعد الإحالة مظهرا من مظاهر التماسك الداخلي لعناصر النص، بصفتها وسيلة لاختزال المعنى، "فاللغة نفسها نظام إحالي"[7]، وهو تعريف ينسجم مع ما ذهب إليه الباحث الأمريكي دي بوجراند، الذي يعرف الإحالة بأنها: "العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"[8]. غير أن هذا التعريف يبقى عاما، يجعل اللغة بمجملها عنصرا إحاليا، ولم يحدد طبيعة العنصر الإحالي. وللتدقيق أكثر في مفهوم الإحالة، نقف عند هذا التعريف الذي يجعل الإحالة "تتمثل في عودة بعض عناصر الملفوظ على عناصر أخرى نقدرها داخل النص أو في المقام"[9].

ويرى محمد خطابي أن الحكم على نصية النص وتماسكه يرتبط بمعرفة موضع الإحالة لربط خيوط النص مع بعضه، حتى لا يفقد النص نصيته، وتبقى حلقاته مفقودة.

وانطلاقا مما سبق ذكره، فالإحالة تنقسم إلى قسمين رئيسين هما: الإحالة المقامية، والإحالة النصية، والقاسم المشترك بينهما هو "وجود عنصر مفترض ينبغي أن يستجاب له، وكذا وجوب التعرف على الشيء المحال إليه في مكان ما"[10]. وإذا كانت الإحالة المقامية تحيل إلى خارج النص، فإن الإحالة النصية هي إحالة داخل النص، وتنقسم إلى نوعين:

- إحالة قبلية: تحيل إلى سابق.
- إحالة بعدية: تحيل إلى لاحق.

وتقوم الإحالة النصية بدور فعال في اتساق النص من خلال الربط بين أجزائه، لذلك يوليها الباحثون في لسانيات النص أهمية بالغة. فكيف تناول السجلماسي موضوع "الإحالة"؟ في منزعه البديع.

أشار السجلماسي في "منزعه" إلى الإحالة بتسميات أخر، وترى الباحثة إكرام مليباني[11] أن الإحالة في "المنزع البديع" تقوم على نوعين: هما الإحالة المطلقة، والإحالة المقيدة[12]، وهو تقسيم يتضمن في طياته الإحالة المقامية، والإحالة النصية.

أولا: الإحالة المطلقة: وسُميت كذلك لأنها غير مرتبطة بعلامات تشير إلى مرجع الإحالة، وجعلها أبو محمد القاسم في أنواع، منها "التذييل"، ويتحقق فيه الاتساق بفضل تأكيد المعنى الجزئي بمعنى كلي دون تقديم إشارات على الإحالة، ويمكن لمحها من سياق النص.

وقبل الوقوف على هذا الجنس البلاغي عند السجلماسي، يجدر بنا –أولا– الإلماع إلى مكانته في البلاغة العربية؛ حيث تناوله بالدرس والتحليل البلاغيون العرب في باب مستقل باسم "التذييل" أمثال العسكري في "الصناعتين"، والباقلاني في "إعجاز القرآن"، وابن منقد في "البديع في نقد الشعر" وغيرهم، بينما تناوله بعضهم في باب "الإطناب"، تحت مسمى "الإطناب بالتذييل"[13]، ونقف هنا عند تعريف العسكري لشموليته وأهميته، ولإشارته الخفية إلى أثر التذييل في الترابط النصي، يقول: "هو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتى يظهر لمن لم يفهمه ويتوكد عند من فهمه، وهو ضد الإشارة والتعريض، وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة؛ لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم، والبعيد الذهن، والثاقب القريحة، والجيد الخاطر، فإذا تكررت الألفاظ عن المعنى الواحد، توكد عند الذهن اللقن، وصح للكليل البليد"[14].

هكذا، إذن، يسهم "التذييل" في ربط أواخر الكلم بأوله لتوكيده، أو توضيحه حسب طبيعة المخاطب، مما يجعل الخطاب متماسكا حتى ولو طال المعنى في القول.

و"التذييل" عند السجلماسي فرع من "التعقيب" الذي يعد نوعا من "الإرفاد" التابع لفصل "الاستظهار" من جنس "المبالغة"، وهو الجنس العالي الرابع من أجناس علم البيان في "المنزع البديع". وهو عند السجلماسي "قَوْلٌ مُرَكَّبٌ مِن جُزئَينِ فيه أَوَّلُهما يجري مَجرى الوضْعِ، والآخرُ يجري مجرى حُجَّةِ الوَضْعِ، وقد نَرْسُمه بأنه قضيةٌ كُلِّيةٌ تُؤَكِّدُ بها قضيةٌ جُزئيةٌ"[15]، وبفضل هذه العلاقة القائمة بين الوضع وحجة الوضع، أو بين المعنى الجزئي والمعنى الكلي داخل النص، نضفي على الكلام بهاء، وعلى المعنى وضوحا وانسجاما.

وكعادته في التقسيم والتفريع، قسم السجلماسي هذا الأسلوب إلى نوعين، نعدهما أداتين لتحقيق الترابط؛ وهما: القياس، والمثال. وهو الاتجاه نفسه الذي سار عليه أغلب البلاغيين؛ إذ قسموا "التذييل" إلى قسمين؛ قسم لا يزيد على المعنى الأول، وإنما يؤتى به للتأكيد والتحقيق، وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله.

وفي هذا السياق تحدث عبد العزيز عتيق عن التذييل في باب الإطناب، وقسمه إلى نوعين؛ هما[16]:

أ –تذييل جار مجرى المثل، وذلك إن استقل معناه واستغنى عما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[17]، فجملة ﴿إِنَّ الباطلَ كان زَهُوقا﴾، تعقيب على الجملة السابقة لها، تشتمل على معناها توكيدا لها، وهي في الوقت ذاته مستقلة بمعناها، لا يتوقف فهمها على فهم ما قبلها، ولهذا يقال إنها إطناب بالتذييل جار مجرى المثل.

ب–تذييل غير جار مجرى المثل: وهو الكلام الذي لا يستقل بمعناه، ولا يفهم الغرض منه إلا بمعونة ما قبله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَـٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَـٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾[18]، فقوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ تذييل لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بما كَفَرُوا﴾، وقد جاء هذا التذييل توكيدا لما قبله، لاشتماله على معناه، ولكنه غير مستقل بمعناه، ولا يفهم الغرض منه إلا بمعية ما قبله، لذلك يقال له إطناب بالتذييل غير جارٍ مجرى المثل.

وعلى المنوال نفسه سار السجلماسي في تقسيمه للتذييل، وإن كان ذلك بنَفَس فلسفي منطقي، فسمى القسم الأول قياسا، والثاني مثالا.

1–القياس[19]:

هو النوع البسيط عند السجلماسي، وذلك عندما "يَرِدُ الجُزْءُ الأولُ الذي هو حُجَّةُ الوضعِ والبيانِ له في صورة مقدمةٍ كُليةٍ كُبرى في شكلِ قياسٍ حَمْلِي بالقوةِ يُعْطِي –في الجزء منه الذي يجري مجرى الوضع– البيانَ والتصديقَ من جهةِ انطواءِ تلكَ المقدمةِ الكليةِ على المقولِ الكلِّ الذي هو عمودُ القياسِ"[20]. وهذا النوع هو المسمى تذييلا قياسيا.

ومن صور هذا النوع: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾[21].

فقوله تعالى ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، "هو المقدمةُ الكليةُ المنطويةُ على المقولِ على الكُلِّ، الواقعةُ بهذا المعنى المدعوِّ تَذْيِيلا"[22]، فكل الأخبار الجزئية السابقة ذيلت بقول عام، وهو أن الله عز وجل هو المخبر بها، ولا أحد قادر على ذلك. فيكون "التذييل" بهذا المعنى قد حقق المراد بالإحالة على سابق، وهو الربط بين أجزاء القول وحسن سبكه.

ومثله قول امرئ القيس:

إِذَا قُلْتُ: هَذَا صَاحِبٌ قَدْ رَضِيتُهُ وَقَرَّتْ بِهِ العَيْنَانِ، بُدِّلْتُ آخَرَ

كَذَلِكَ جَدِّي، مَا أُصَاحِبُ صَاحِباً مِنَ النَّاسِ إِلاَّ خَانَنِي وَتَغَيَّرَا[23]

فقوله "كذلك" تذييل، والمعنى جدي؛ أي أمري وشأني كذلك، فأشارت إلى معنى القول السابق، وبه حصل الاتساق بين أجزاء النص.

2- المثال[24]:

وهو النوع المركب، وذلك عندما "يتركبُ في المقدمةِ الكُلِّيةِ الكُبْرى مع ما تَنْطوي عليه مِنْ مَعْنَى القَوْلِ على الكلِّ شبهُ مثالٍ قُوَّتُه قُوَّةُ قياس حملي يُعطي في جزء الوضع التصديقَ، ويَفْعَلُه بالوجه الذي يفعله القولُ المثالي"[25]، وهذا النوع يسمى تذييلا مثاليا.

ولم يقدم السجلماسي لهذا النوع نماذج من القرآن الكريم، وإنما اكتفى بأمثلة عديدة من الشعر العربي، نورد بعضها للاختصار؛ ومنها قول الشاعر جرير وهو يهجو الفرزدق:

لَقَدْ كُنْتَ فيها يا فَرَزْدَقُ تابِعاً وَرِيشُ الذُّنابَى تَابِعٌ لِلْقَوَادِمِ[26]

فالشطر الثاني من هذا البيت يحمل معنى الشطر الأول؛ يصدقه ويؤكده، ولكنه مستقل بمعناه، ويجري مجرى القول المثالي.

ومنه قول أبي فراس الحمداني:

سَيَطْلُبُنِي قَوْمِي إِذا جَدَّ جِدُّهُمْ وَفِي اللَّيلةِ الظَّلْماءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ[27]

فالشطر الثاني من البيت –كذلك– يؤكد المعنى الوارد في الشطر الأول، ويستقل بمعناه كمثل سائر.

إن هذه النماذج وغيرها كثير في القرآن الكريم والشعر العربي، تؤكد بوضوح أهمية "التذييل" في تحقيق التماسك النصي وانسجامه، من خلال الربط بين أجزائه، بالإحالة إلى سابق القول توكيدا وتحقيقا وتصديقا...

ثانيا: الإحالة المقيدة: (الإشارية)

وهي الإحالة التي لها علاقة بعلامة ترشدنا إلى مرجعها، وقد جعل السجلماسي هذا النوع من الإحالة في **التكرار**؛ وهو من مكونات الاتساق المعجمي، ولا بأس أن نشير –هنا– إلى نموذج توضيحي من القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[28]، فاللفظ المكرر هو ﴿أَنَّكُمْ﴾ وهو يحيل إلى اللفظ الأول تذكيرا به وخشية تناسيه.

هكذا، إذن، تبدو فاعلية التكرار الإحالية في الربط بين العنصرين الإشاري، والإحالي، أو ما يمكن تسميته بـ "قطبي الإحالة"، وفي هذا السياق، يذكر الأزهر الزناد أن الإحالة بالعودة، أو الإحالة القبلية (Anaphoric reference) تشتمل "على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية (Epanophora)، وتمثل الإحالة بالعودة أكثر أنواع الإحالة دورانا في الكلام"[29]؛ حيث ينشأ التضافر بالإحالة التكرارية فيما بين العناصر الإشارية والعناصر الإحالية من خلال أدائها لدورها في "التذكير والترسيخ لتباعد ما بين الموضعين"[30] اللذين يتموضع فيهما العنصران، مما يؤدي إلى الترابط الإجمالي.

المحور الثاني: الحذف في المنزع البديع وأثره في التماسك النصي

لقد عد البلاغيون الحذف توسعا لغويا في النص، وظاهرة جمالية وأسلوبية واصفة للغة الفنية، فدرسوا سر ذلك التوسع ودلالته وعلة اللجوء إليه، وبيان تأثيره النفسي في المتلقي.

وقد عده بعضهم البلاغة نفسها، فقد سئل الرومي عن البلاغة فقال: "حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة"[31].

ويبقى الحذف، عموما، من أكثر عناصر التماسك النصي شيوعا؛ فهو "اعتداد بالمعنى العدمي على ما يسمونه Zero Morpheme، فالبنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادي، ففي قوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم) لا مفر من فهم (شهد الملائكة وشهد أولو العلم) بدليل ما في آخر الآية من قوله تعالى (لا إله إلا هو العزيز الحكيم)، ولولا هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولي العلم آلهة مع الله سبحانه وتعالى"[32].

وإذا كانت أغلب الدراسات النصية التي تناولت مفهوم "الحذف"، قد قسمته إلى أنواع ثلاثة[33]؛ وهي: الحذف الاسمي، والحذف الفعلي، والحذف الجملي، فإن السجلماسي باعتماده على التفريعات المنطقية قد جعل الحذف جنسا متوسطا تابعا للجنس العالي الذي هو الإيجاز، وجعل الحذف أنواعا تتفرع هي الأخرى إلى أقسام يمكن تمثلها كالآتي:

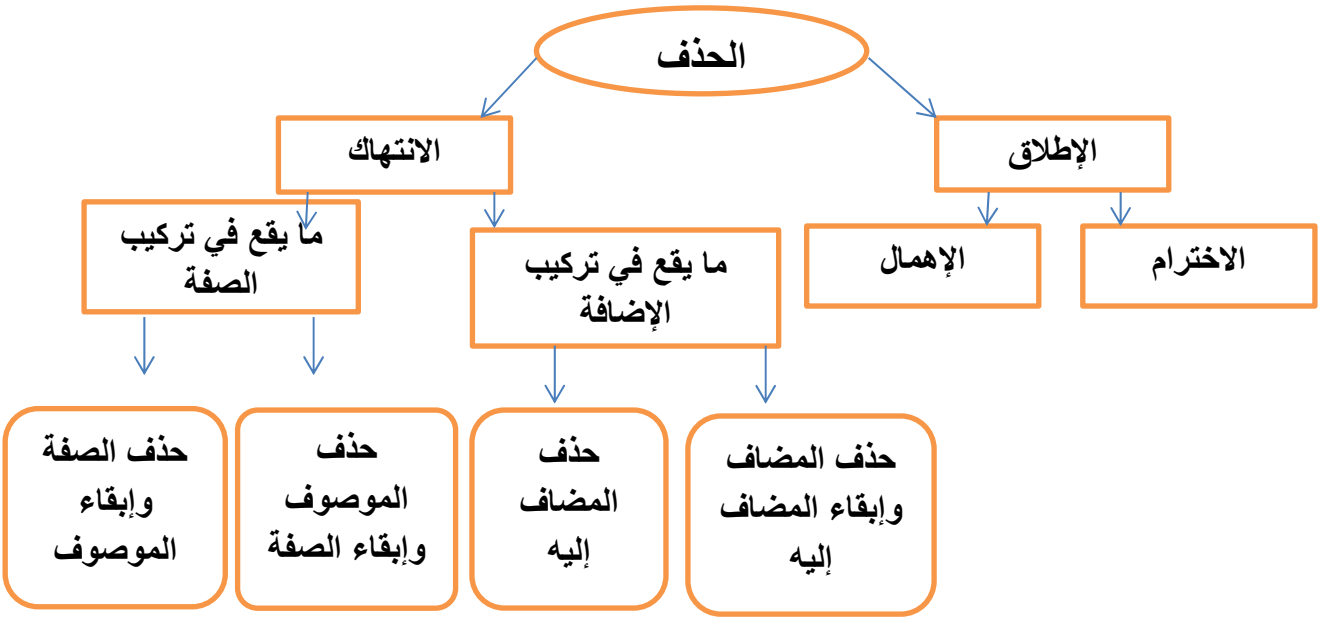

يعرف السجلماسي الحذف بقوله: "هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو فضلة أو في حكم الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون"[34].

نلاحظ في تعريف السجلماسي تصنيف المحذوف "فضلة" أو في حكمها، والفضلة في معناها العام ما يمكن الاستغناء عنها دون الإخلال بمعنى الكلام.

ويعد الحذف جنسا متوسطا تحته نوعان هما: الإطلاق والانتهاك.

1-الإطلاق:

وهو: "قول مركب من أجزاء مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو فضلة في الاقتران لفائدة ذلك المضمون، وحذف الفضلة الواقعة في هذا القول هو حذف القيد المسمى مفعولا به"[35]، ولما يقال فضلة يعني جواز حذفه دون إخلال بالمعنى. ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُم كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[36]، فالمحذوف –هنا– هو المفعول به ﴿عاقبةَ أمركم﴾، والتقدير (كلا سوف تعلمون عاقبةَ أمركم) "لأن سياق القول التهديد والوعيد"[37].

فليس الحذف –هنا– عملية اعتباطية، ولكنه عملية تهدف إلى القيام بوظيفة مزدوجة: أولها فهم سياق النص بدون خلل أو اضطراب يمكن أن ينتج عن تراكم عناصر زائدة أو كثيرة، وثانيها تركيز الاهتمام على عنصر معين دون عناصر أخرى.

ويقسم السجلماسي هذا النوع إلى قسمين سماهما الاحترام والإهمال:

1-1-الاحترام: يعرفه صاحب "المنزع" قائلا: "ولنرسمه تقريبا بحذف قيد القول المدعو مفعولا به، والمحل مقتض له، فإذا حذف والمعنى عليه قاطع به حيث المحل مقتض لتقديمه، فكأنه مصرح به"[38]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[39]؛ إذ لا بد للموصول من راجع من صلته، والتقدير (أهذا الذي بعثه الله رسولا).

1-2-الإهمال: "هو حذف قيد القول المدعو مفعولا به، حيث المحل غير مقتض له، وإذا حذف، والمحل غير مقتض له فذلك لأنه حينئذ متناسى جملة والذهن معرض عن تقديره بالشخص"[40].

ومن صور هذا النوع، قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[41]؛ أي يعلمون الأشياء والحقائق. فالمفعول به في هذه الآية منسي بالجملة؛ لأن السياق لا يقتضيه أصلا، فكان حذفه أبلغ من ذكره.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾[42]؛ فالمفعول به محذوف لدلالة السياق عليه.

2-الانتهاك، وهو "قول مركب من أجزاء فيه مشتملة على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها يجري مجرى الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون"[43]. وسمي كذلك لانتهاكه بالحذف كثيرا وركوبه بالطرح أبدا، وهو نوعان أيضا:

2-1-ما يقع في تركيب الإضافة:

وهو جنس متوسط تحته نوعان: أحدهما: حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، والثاني: حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف.

2-1-1-حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه: يحذف المضاف كثيرا في اللغة العربية، وخاصة في القرآن الكريم، قال ابن جني: "حذف المضاف قد كثر حتى إن في القرآن –وهو أفصح الكلام– منه أكثر من مائة موضع؛ بل ثلاثمائة موضع"[44].

ويرى السجلماسي أن هذا النوع "مَجَازٌ وَاسِعٌ كَثِيرٌ"[45]، تطفح به اللغة حتى ظن أنه حقيقة لا مجاز، ومن صوره قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ ﴾[46]. والشاهد حاصل في قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، والتقدير: مثل أمهاتهم، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا﴾[47]، والمقصود اسأل أهل القرية.

2-1-2-حذف المضاف إليه:

حذف المضاف إليه قليل نادر؛ لأن المضاف يكتسب منه التعريف أو التخصيص، وحذف المضاف إليه يذهب بهذه الفائدة، ومن هنا جاز حذف المضاف لأن المضاف إليه يقوم مقامه، أما المضاف إليه إذا حذف فلا يقوم المضاف مقامه، لذلك نجد أمثلته قليلة في القرآن الكريم.

ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[48]، ونذكر -هنا- رأيين في تقدير المحذوف (المضاف إليه):

الرأي الأول: ذكره العلوي (ت 745هـ) في "الطراز": "أي من قبل الأشياء ومن بعدها"[49].

الرأي الثاني: ذكره ابن هشام (ت 761هـ) في "مغني اللبيب": "أي من قبل الغلب وبعده"[50].

ولكل من التقديرين وجاهته، فالثاني يستند إلى سياق الآية في ذكر قصة الروم وهزيمتهم والتبشير بالنصر بعد غلبهم، والأول يستند إلى كون الأمور كلها بيد الله، لتفيد العموم حتى لا نضيق أمر الله فنجعله مرتبطا بالهزيمة والنصر، وهو في نظرنا أرجح؛ لأن الأمر كله بيد الله.

2-2-ما يقع في تركيب الصفة:

وهو جنس متوسط تحته نوعان: أحدهما حذف الموصوف وإبقاء الصفة، والثاني: حذف الصفة وإبقاء الموصوف.

2-2-1-حذف الموصوف وإبقاء الصفة:

ويضع السجلماسي لهذا النوع شرطين، هما:

- ألا تكون الصفة عامة مبهمة- اعتماد القول على مجرد الصفة؛ من حيث هي لتعلق غرض السياق بها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾[51]؛ إذ ذكرت الصفة (المتقين) وحذف الموصوف؛ لأن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة.

ويمنع حذف الموصوف مع ذكر صفة عامة ومبهمة، قائلا: "فمتى حذف الموصوف مع عموم الصفة وإبهامها لم يسغ وهو ممنوع"[52].

2-2-2-حذف الصفة وإبقاء الموصوف:

وهي أقل وجودا في الكلام من حذف الموصوف لما يمكن أن يكتنفه من غموض وإبهام في المعنى، وتنافيه مع الغرض من ذكر الصفة، وشرطاه قطع الدلالة وشهادة السماع، "وروده أكثر ذلك للتفخيم والتعظيم في النكرات"[53]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ وَزْنا﴾[54]، فقوله (وزنا) وردت بدون وصف بغرض التحقير، والتقدير (وزنا نافعا)؛ "لأن النكرة فيه في سياق النفي فهي مستغرقة"[55].

ومنه قول الشاعر أبو خراش:

أَمَا وأَبِي الطِّيرِ المُرِبَّةِ بِالضُّحَى عَلَى خَالِدٍ، لَقَدْ وَقَعْنَ على لَحَمِ[56]

أي وقعن على لحم عظيم أو كثير.

إن السجلماسي، وإن لم يتحدث عن مصطلح "الترابط أو التماسك" في جنس "الحذف"، إلا أنه كان يضع لكل نوع أو قسم من هذا الجنس شروطا؛ لإفادة المضمون وقطع الدلالة من غير لبس ولا إبهام، وهذا هو الغرض من الحذف، بل إنه يعد "الحذف" في غياب هذه الشروط تعجرفا، والإحجام عنه مع وجودها جمودا.

إن الأهمية الكبرى المتأتية من الحذف هي إثارة الانتباه وإعمال ذهن وفكر المتلقي الذي يجد نفسه ملزما بمعرفة المحذوف وموضعه؛ لفهم المراد "قصدية المتكلم" أو استنطاق الأبعاد الجمالية والفنية في العبارات والصيغ الكلامية التي تشتمل على الحذف، وذلك من منطلق أن ما حقه الذكر يستقبح حذفه؛ لأن لكليهما سياقات خاصة بهما، والبعد الجمالي في أركان الكلام منعدم، ما لم يكن هناك انتظام دقيق بين أجزاء الكلام وجودة سبكه، وهو ما جعل مبحث الحذف يأخذ نصيبا مهما من الانشغالات البلاغية الواقعة في دائرة مفهوم التغيير التركيبي المعياري المرتبط بتحطيم المألوف.

المحور الثالث: الإيجاز عند السجلماسي وأثره في الترابط النصي

يمثل "الإيجاز" الجنس الأول من الأجناس العالية العشرة في "المنزع البديع"، تحته أجناس متوسطة تتفرع إلى عدة أنواع سنبينها في خطاطة توضيحية.

وإذا كان "الحذف" جنسا متوسطا تابعا لـ "الإيجاز" في تفريعات السجلماسي المنطقية، فإن أغلب الدراسات القديمة والحديثة، تجعل الإيجاز جزءا من الحذف، بل حتى السجلماسي -نفسه- في تقديمه للمعنى الجمهوري لهذا الجنس وانتقاله إلى المعنى الصناعي، يقر بذلك حين يقول: "وموضوع اسم الإيجاز الجمهوري مقول بمعنى الاختصار مرادف له (...) وهو منقول إلى هذا الجنس من علم البيان على سبيل نقل الاسم من المعنى الجمهوري إلى المعنى الناشئ في الصناعة الحادث فيها ... إما لمشابهة المعنى الصناعي للمعنى الجمهوري (...) وإما لتعلقه به بوجه آخر من وجوه التعلق ... وجهة الالتقاء هنا المشابهة، إذ في كل واحد منهما حذف فصول وتقريب فصول"[57].

والإيجاز عند السجلماسي هو "قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بمجموعها على مضمون تدل عليه من غير مزيد، وقال قوم (هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف)"[58]، وهو جنس عال، كما سبق، تحته نوعان هما: المساواة والمفاضلة.

1-المساواة:

وهي "قول مركب من أجزاء فيه مساوقة لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان"[59]. وهذا النوع من الإيجاز يشكل أبرز مظاهر الانسجام في القول؛ لأنه يخص الدلالة، وفي ذلك يقول السجلماسي: "وهذا النوع هو من الدلالة في المرتبة العالية والطبقة الرفيعة، فإن الألفاظ بما هي ذوات معان، والمعاني بما هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقا للآخر، وإن أمكن إمساس اللفظ شبه المعنى، فهو أتم وأفضل"[60].

ويستشهد على "المساواة" بسورتين قصيرتين قد تجلت فيهما كل مظاهر الإعجاز وأسراره، ومظاهر الاتساق والانسجام، وذلك في قوله تعالى:

-﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[61].

-﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[62].

ومن الشعر، قول زهير بن أبي سلمى:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [63]

وقول جرير:

فَلَوْ شَاءَ قَوْمِي كَانَ حِلْمِي فِيهِم وَكَانَ عَلَى جُهَّالِ أَعْدائِهِم جَهْلِي [64]

إن هذه الشواهد لتنم عن تجانس وانسجام موفق ائتلفت فيه الألفاظ والمعاني وتشاكلت، ولم يفضل أحدهما عن الآخر. "ولعل ما سقناه عن هذه القضية ... كاف في تقديم كيفية حصول المساواة، ومدى الدلالة الجمالية الحاصلة في الخطاب الأدبي، إذا تم في ضوء هذه الضوابط العقلية واللغوية والإبداعية التي تتحرك بين النفس والذهن والتشكيل اللغوي للصورة التي تحدث بنيتها إحساسا في النفس وإغرابا"[65].

هكذا، إذن، تكون "المساواة" بين اللفظ والمعنى قد حققت المراد، وهو إضفاء الجمالية على الخطاب، بسبب الاتساق والانسجام الذي يحصل في المقول.

2-المفاضلة:

وتعني زيادة أحدهما عن الآخر وهي قسمان:

ما فضل فيه المعنى عن اللفظ، وما فضل فيه اللفظ عن المعنى، غير أن هذا النوع الثاني يستبعده السجلماسي؛ لأنه "مَرْذولٌ غَيرُ مُعَرَّجٍ في الدَّلالة عليه، ولا مَرْجوعٍ في العِبارةِ إليه، وهو المسمى في نَهجِ النَّقدِ فَضْلاً وَهَذَراً والحشْوَ الفارغَ"[66]. وبذلك تكون المفاضلة هي ما فضل فيه المعنى عن اللفظ.

وفاعل المفاضلة كما ذكره السجلماسي هو "قولٌ مُرَكَّبٌ من أجزاء فيه مساوقةٍ لمضمونها ناقصةٍ عنه"[67]، ليتم بهذا النقص في اللفظ ما يفضل " فيه المعنى عن اللفظ" الذي تحدد مستوياته البنية التشجيرية الآتية لجنس "الإيجاز" وضمنها بنية المفاضلة وأنواعها المتفرعة عنها:

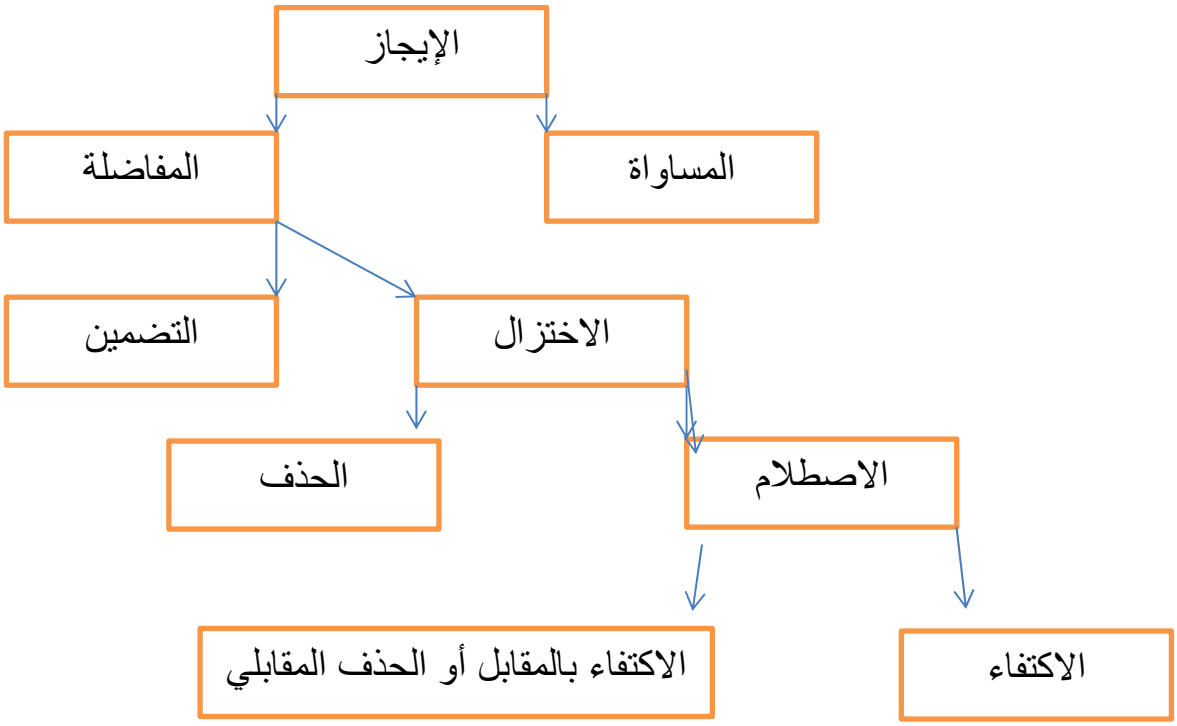

هذه هي دوائر المفاضلة بين اللفظ والمعنى، وهذه هي الأجناس المتوسطة وفروعها التابعة لجنس الإيجاز، ولم أذكر الفروع التابعة لجنس الحذف، فقد سبقت الإشارة إليها.

ونقف عند أول نوع من أنواع المفاضلة، وهو:

2-1-الاختزال:

"وهو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها شأنه أن يصرح به"[68]. وهو جنس متوسط تحته نوعان، هما: الاصطلام، والحذف، وقد خصصنا للحذف مطلبا خاصا بتفريعاته وأقسامه كلها، وسنكتفي في هذا المطلب بنوع الاصطلام:

2-1-1-الاصطلام:

وأما فاعل "الاصطلام" فهو "قولٌ مركبٌ من أجزاء فيه مشتملةٍ بجُمْلتها على مضمون تَنْقُصُ عنه بطرح جزءٍ منها هو عمدةٌ أو في حُكمِ العمدةِ في الاقترانِ لإفادةِ ذلك المضمونِ"[69]، ويتفرع هذا الجنس المتوسط إلى قسيمين هما الاكتفاء، والاكتفاء بالمقابل، أو الحذف المقابلي.

أ-الاكتفاء: "هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين، تُرِكَ منهما للدلالة عليه جزءٌ شأنُه أن يُصَرَّحَ به، وقد نَرْسُمُهُ أيضا بما هو الاجتِزَاءُ من أحد المرتبطيْن بالثاني"[70].

ويحدد هذه الارتباطات في خمسة أنواع هي: 1 – الارتباط الوجودي، 2- الارتباط اللزومي، 3 – الارتباط الخبري، 4 – الارتباط الجوابي، 5 – الارتباط العطفي.

وشرط صحة "الاختزال" سواء كان اكتفاء أو حذفا مقابليا هو "قَطْعُ الدَّلالَةِ على المحْتزَلِ المتْروكِ حيث الحذفُ أجزلُ مَبْنىً، وأشرفُ مَقْطَعاً، وَأَنْوَهُ دلالةً، وأشدُّ مبالغةً، وأفصحُ لفظاً"[71].

ومن صور هذا النوع -يعني الاكتفاء- قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾[72]، والآية تعظيم لشأن القرآن الكريم. وأصل الجواب: لكان هذا القرآن.

وقوله عز وجل: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[73]، فالجواب أيضا محذوف.

فالصورتان معا "تحمل دلالتها أبلغ أسلوب في تقديم "معنى" الآية، ومما يعمق إبداع هذه الأساليب، اكتفاؤها ببناء أسلوبي خاص يتسم بالحذف الذي تدل عليه المقاطع الثابتة في الآية، وقد امتنع الأسلوب من قبول هذا المحذوف؛ لما فيه من تقريرية يأباها الأسلوب القرآني المبني على الإيجاز غير المخل بالمعنى"[74].

وعن أهمية الحذف وجماليته في آية "الزمر"، يقول السجلماسي: "وإنما يُحذفُ الجوابُ في مثْلِ هذه الأدواتِ المقتضيةِ الجوابَ لِقصْدِ المبالغةِ؛ لأنَّ السامعَ يُتركُ مع أقصى تَخَيُّلِه بِتقديرِ أشياءَ لا يُحيطُ بها الوصفُ، وذلك حيث يسوقُ السياقُ إلى معنى واحدٍ يقعُ على أنحاءَ كثيرةٍ، ووجوهٍ متعددةٍ وآخذةٍ بالنَّوعِ، ولِأَخْذِ بعضِها بَدَلَ بعضٍ في زمنٍ كأنها تقع فيه دفعة واحدة يَحارُ الوَهْمُ ويَعْظُمُ التخيُّلُ لها بذلك. ولو صُرِّحَ بالجواب لوقف الذهن عند المصَرَّحِ به المعين فلا يكون له ذلك الوقعُ"[75].

إن ما ورد على لسان السجلماسي، تؤكده الدراسات اللسانيات الحديثة التي تهتم بالترابط النصي، حيث يقول الصبيحي: "المحذوف من الكلام، لو بقي، فإنه يشكل خللا على مستوى النص، يتمثل في حشو وزيادات لا طائل من ورائها، خاصة إذا وجد في النص أو محيطه من القرائن الحالية والمقالية ما يغني عنها"[76].

ومن الصور الشاهدة على هذا النوع شعرا، قول امرئ القيس:

فَأُقْسِمُ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُه سِوَاك، وَلَكِن لم نَجِد لَك مَدْفَعا[77]

فيكون السجلماسي، بذلك، سباقا إلى أهمية هذا النوع من الحذف في خلق التماسك المنطقي للتراكيب، فالحذف يأتي لجعل النص متماسكا متلاحما منطقيا، حتى تبقى البنى النصية متدفقة متواصلة.

ب-الاكتفاء بالمقابل (الحذف المقابلي):

"هو القولُ المركبُ من أجزاء فيه متناسبةٍ: نِسبةُ الأولِ منها إلى الثالث كنِسْبةِ الثاني إلى الرابعِ، أو ما كانت النسبةُ فيه كَنَحْوِ ذلك، فاجْتُزِئَ من كُل مُتناسِبَيْنِ بِأحدهما لقطعِ الدلالةِ مما ذُكِر على ما تُرِك"[78].

ومن صوره قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾[79]، فهذه الآية تتكون من أربعة أجزاء، "نسبةُ الأولِ منها إلى الثالثِ كنسبة الثاني إلى الرابع، غير أَنَّ بعضَها متروك

لقطعِ دلالة ما بقي عليه، وتقديرُه برد المحذوفات منه إلى التصريح: (إن افتريته فعلي إجرامي وأنتم بَراءٌ منه، وعليكم إجرامُكم وأنا بريء مما تجرمون)، فنسبةُ قوله (فعلي إجرامي) –وهو الأول –إلى قوله (وعليكم إجرامكم) وهو الثالث، كنسبة قوله (وأنت براء منه) وهو الثاني إلى قوله (وأنا بريء مما تجرمون) –وهو الرابع–. واجتزئ من كل متناسبين بأحدهما"[80].

فيما نبه محمد مفتاح إلى أن هناك خطأ في تقدير السجلماسي للتناسب في هذه الآية، حيث يقول: "لعل فيما جاء عند السجلماسي "بعض الخطأ"، وتوضيحه: "فعلي إجرامي" هو الأول و"أنا بريء مما تجرمون" هو الثالث، و"أنتم براء" منه الثاني، و"عليكم إجرامكم" هو الرابع: إذن، "فعلي إجرامي وأنتم براء منه وأنا بريء مما تجرمون فعليكم إجرامكم"[81]. ونرى أن تنبيه محمد مفتاح في محله؛ لأنه أقرب إلى ما ورد في جملة من التفاسير.

إن هذا النوع من الإيجاز يؤدي إلى تماسك القول، بشكل يجعله أكثر عذوبة وألذ استماعا، يعبر السجلماسي عن ذلك بصريح العبارة فيقول: "وهذا النوع بالجملة هو من القول الجميل ذي الطلاوة والبهجة والماء والعذوبة الجزل المقطع، الغريب المنزع، اللذيذ المسموع، لما بين أجزائه من الارتباط، لما للنفس الناطقة من الالتذاذ بإدراك النسب والوصل بين الأشياء، ثم بإبراز ما في القوة من ذلك إلى الفعل، وبالشعور به، فلذلك توفر عليه من المزية ما تراه يباين سائر النظوم"[82].

خاتمـــة:

في نهاية هذا البحث الذي خصصناه لدراسة "الاتساق اللفظي" في "المنزع البديع" من خلال مدراسة بعض الأجناس البلاغية التي تشتمل على آليات السبك المتداولة في لسانيات النص، نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

-إذا كان علال الغازي -محقق المنزع- قد أكد في مقدمة الكتاب أن "قضايا المنزع أكبر من أن يتحكم فيها؛ لأنه مشروع متعدد التخصصات في اللغة والنقد والبلاغة والأدب والفلسفة والمنطق"[83]، فقد كان على حق؛ لأننا نكتشف فيه مجالا آخر يتعلق بعلم حديث النشأة هو "علم النص"، وقضية أخرى مرتبطة بهذا العلم وهي "الترابط النصي".

-لقد وافقت إسهامات السجلماسي البلاغية في "المنزع البديع" الكثير من الأفكار والآراء الحديثة في مجال اللسانيات النصية، مما يؤكد أن السجلماسي كانت له الحظوة والسبق في إثارة العديد من القضايا ذات الصلة بالموضوع.

-إن السجلماسي -الذي كان يسعى إلى الإسهام في إبراز أوجه الإعجاز القرآني-كان واعيا بقيمة الترابط والتماسك بين أجزائه، كأحد أبرز سمات الخطاب القرآني.

-تطرق السجلماسي في "منزعه" إلى أغلب وسائل الاتساق التي تطرق إليها رواد هذا التخصص خاصة هاليداي ورقية حسن، بتفصيل أكثر ودقة عالية، مستفيدا من علمه الواسع واطلاعه الشامل على علوم عصره خاصة الفلسفة والمنطق، ومن ذلك الإحالة، والحذف، والإيجاز.

-اتسم تصور السجلماسي لهذه العناصر بكثير من الدقة والشمولية، معتمدا في ذلك على شواهد من القرآن الكريم وعيون الشعر العربي.

-تمتاز المصطلحات التي وظفها السجلماسي، والتي اعتمدناها كآليات للاتساق، بخاصية التحديد العلمي والدقة المتناهية في مفهومه الذاتي الخاص، وفيما يرمي إليه من دلالات فكرية وفنية من حيث وضعه في إطار النقد والبلاغة.

-وظف السجلماسي مصطلحات كثيرة تتضمن في محتواها معاني الترابط النصي، ووظفها في مشروعه النقدي البلاغي.

الهوامش:

1. إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، معجم ديوان العرب، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، (د -ط) ، 2003م، ج 3/ 280.
2. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م، ج 6/ 529.
3. أبو علي القالي، البارع في اللغة، تحقيق هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975م، ص 493.
4. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص 493.
5. محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1990،1م، ص 5.
6. مفتاح محمد، التلقي والتأويل، مقاربة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1966م، ص 157.
7. الأزهر الزناد، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1 1993م، ص 115.
8. دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1 1998م، ص 172.
9. سامح الرواشدة، ثنائية الاتساق والانسجام في قصيدة الوقت، الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، ع 3، مج 30/ 2003م، ص 517.
10. Haliday And Ruqaya Hassan, Cohésion in English, Longman Group, London, 1976 p 33.

11. أستاذة بجامعة وهران1، أحمد بن بلة، الجزائر.
12. ينظر: إكرام ملياني، الاتساق والانسجام في المنزع البديع لدى السجلماسي قراءة في المفاهيم، مجلة الكلم، المجلد 5، عدد 20، 2022م، ص-ص 345-359.
13. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، 1993م، ص 138.
14. العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، (د-ط)، 1998م، ص 373.
15. السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1، 1980م، ص 311.
16. عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2009م، ص 197- 198.
17. سورة الإسراء، الآية: 81.
18. سورة سبأ، الآية: 17.
19. ورد تعريف القياس في المعجم الفلسفي، فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية كالآتي: القياس منطقيا، هو قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها، بذاتها، لا بالغرض، قول آخر غيرها اضطرارا، وهو أنواع منها عند المؤلف: القياس الحملي أو الاقتراني بوجه ما، بل بالقوة، وكذلك القياس الجملي الوارد بكثرة في "المنزع". المنزع البديع، ص 166.
20. السجلماسي، المنزع البديع، ص 312.
21. سورة فاطر، الآيتان: 13-14.
22. السجلماسي، المنزع البديع، ص 313.
23. امرؤ القيس، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1964م، ص69.
24. ورد تعريف المثال في المعجم الفلسفي، فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية كالآتي: "هو اللفظ الدال على المعنى المجرد في الذهن عن كل ما من شأنه أن يقترن به"، فهو النموذج أو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة. وينعت المصدر بالمثال الأول. المنزع البديع، ص 168.
25. السجلماسي، المنزع البديع، ص 312.
26. جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د-ط)، 1986م، ص 460.
27. أبو فراس الحمداني، الديوان، تحقيق سامي الدهان، مطبوعات المعهد الفرنسي بدمشق، (د-ط)، 1944م، ص 213-214.
28. سورة المومنون، الآية: 35.
29. الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 119.
30. نفسه، ص 136.
31. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط 9، (د-ت)، ص 36.
32. دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مقدمة الترجمة، ص 34.
33. هاليداي ورقية حسن أنموذجا.
34. السجلماسي، المنزع البديع، ص 201.
35. نفسه، ص 201.
36. سورة التكاثر، الآيتان: 3-4.
37. السجلماسي، المنزع البديع، ص 202.
38. نفسه، ص 202.
39. سورة الفرقان، الآية: 41.
40. السجلماسي، المنزع البديع، ص 203.
41. سورة فصلت، الآية: 1.
42. سورة الليل، الآية: 5.
43. السجلماسي، المنزع البديع، ص 205.
44. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1999م،

45. السجلماسي، المنزع البديع، ص 205.
46. سورة الأحزاب، الآية 6
47. سورة يوسف، الآية 82.
48. سورة الروم، الآية: 3.
49. يحي بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، مراجعة عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، ج 2/ 106.
50. جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، (د-ت)، ص 142.
51. سورة التوبة، الآية: 44.
52. السجلماسي، المنزع البديع، ص 207.
53. نفسه، ص 208.
54. سورة الكهف، الآية: 105.
55. السجلماسي، المنزع البديع، ص 208.
56. ينظر: السجلماسي، المنزع البديع، ص 209، وأبو خراش، أو خراشة، هو أبو فراس الهذلي خويلد بن مرة.
57. السجلماسي، المنزع البديع، ص 181.
58. نفسه، ص 181-182.
59. نفسه، ص183.
60. نفسه، ص 183.
61. سورة الإخلاص.
62. سورة الكوثر.
63. زهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص 88.
64. جرير، الديوان، ص 371.
65. علال الغازي، مناهج النقد الأدبي بالغرب خلال القرن الثامن للهجرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 1999م، ص 654.
66. السجلماسي، المنزع البديع، 182.
67. نفسه، ص 185.
68. السجلماسي، المنزع البديع، ص 186.
69. نفسه، ص187.
70. نفسه، ص 188.
71. نفسه، ص 188.
72. سورة الرعد، الآية: 31.
73. سورة الزمر، الآية: 73.
74. علال الغازي، مناهج النقد الأدبي بالمغرب، ص 658.
75. السجلماسي، المنزع البديع، ص 190.
76. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجال تطبيقه، ص 93.
77. امرؤ القيس، الديوان، ص 242.
78. السجلماسي، المنزع البديع، ص 195.
79. سورة هود، الآية: 35.
80. السجلماسي، المنزع البديع، ص 196.

81. محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص 77.
82. السجلماسي، المنزع البديع، ص 195.
83. نفسه، ص 143.